



## خليل الصالح: إنشاء مركز متخصص وخط ساخن لتلقي بلاغات العنف ضد المرأة

تقدم النائب خليل الصالح باقتراح برغبة قال في مقدمته: بشكل تزايد جرائم العنف ضد المرأة ناقوس خطر يهدد أمن وسلامة المجتمع بأسره، الأمر الذي يحتم تسخير كل الإمكانيات وتوفير لخصوصية الكاملة في قضايا العنف ضد المرأة وتأمين الحماية اللازمة من كل أنواع الإيذاء التي تتعرض لها. ولما كان من الواجب المحافظة على

اللازمة لها في حال استدعى الأمر ذلك، على أن يعهد إدارة المركز بكل تخصصاته العسكرية والمدنية للنساء فقط. 2- تخصيص خط ساخن لتلقي البلاغات هاتفياً من ضحايا العنف والتحرش وكل قضايا الإيذاء ضد المرأة، وفرق نسائية بلباس مدني للانتقال الى مكان الشاكية حال تعذر وصولها لجهات الاختصاص.



خليل الصالح

## الغانم يعزي باكستان بضحايا التفجير الإرهابي



مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم امس ببرقيتين إلى رئيس البرلمان الباكستاني أسد قصير، ورئيس مجلس الشيوخ محمد صادق سنجرائي، أعرب فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا التفجير الإرهابي الذي وقع في ساحة مواقف سيارات فندق سيرينا بمدينة كويت عاصمة إقليم بلوشستان الباكستاني، وأسفر عن سقوط العديد من الضحايا والمصابين، سائلاً المولى أن يرحم الضحايا وأن يمن على المصابين بالشفاء العاجل.

## اقتراح بقانون قدمه أسامة الشاهين وعبدالعزیز الصقبي وحمد المطر وصالح المطيري لتعديل قانون الجزاء وإلغاء المادة 153

# 4 نواب يقترحون تشديد عقوبة دخول مسكن بقصد ارتكاب جريمة

## أسامة الشاهين: تزايد مظاهر العنف تحد وطني يستوجب تكاتف السلطات

قال النائب أسامة الشاهين إن استشراف ظاهرة العنف في المجتمع، تمثل تحدياً وطنياً قومياً يستوجب تكاتف السلطات الثلاث من أجل تحجيم هذا الخطر ومواجهته حماية للمجتمع من هذا الإجراء. ودعا الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة التنفيذية إلى تفعيل الشرطة المجتمعية وتلقي الشكاوى وافتتاح دور إيواء النساء المعتقات ودور حماية الأطفال وتفعيل الخطوط الهاتفية الساخنة، بالإضافة إلى إجراءات الفحص النفسي ومراجعة التسليح وانتشار ثقافة العنف في الألعاب الإلكترونية والقنوات الفضائية وغيرها من أدوات تنفيذية. وأوضح أن السلطة القضائية عليها مسؤولية تعجيل إجراءات التقاضي والقصاص من المجرمين بشكل علني حتى يتحقق الردع والحماية والوقاية والأمن والأمان بالمجتمع. وأضاف أن هناك أيضاً مسؤولية تشريعية تقع على عاتق المشرع وأول هذه المسؤوليات هو تطبيق وإقرار الحدود الشرعية التي لن تلغي العقوبات الوضعية ولكنها تضيف إليها الحدود الشرعية متى ما استكملت الشروط الموجودة. وأعلن الشاهين في هذا الصدد تقدمه اليوم والتواب د.عبدالعزیز الصقبي ود.صالح

تقدم 4 نواب عن تقديمهم باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء وبإلغاء المادة 153. وأوضح أن الاقتراح بقانون يتضمن تغليظ عقوبة اقتحام المنازل والمسكن الخاصة متى ما كان الاقتحام بقصد ارتكاب جرائم. وقال «بالأمس نعزي بوفاة مواطنة قتلا وغدرا واليوم نعزي بوفاة مواطن وكان هذا العنف أخذ يستشري في أرجاء مجتمعنا وكاننا غفلنا عن قول الله سبحانه وتعالى (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً).» وبين أن المادة 153 من قانون الجزاء تخالف شرع الله سبحانه وتعالى وتستغل من قبل بعض ضعاف النفوس لارتكاب جرائم ضد النساء تحت مسمى جرائم الشرف، داعياً أعضاء اللجنة التشريعية إلى الاستعجال بإحالة الاقتراح إلى لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفل لكي تنتهي من إعداده للتصويت في مجلس الأمة. وأعرب عن أمله في أن يتم النجاح باستكمال الجوانب التنفيذية والتشريعية والقضائية بالاستعجال والتوظيف والتكويث حتى تسير مسيرة العدالة والقضاء بأسرع ما يمكن حتى يتم حفظ النساء والأطفال والأفراد والمجتمع.



د. صالح المطيري



د. عبدالعزیز الصقبي



د. حمد المطر



أسامة الشاهين

## ■ تشدد العقوبة إلى الحبس مدة لا تزيد على 10 سنوات وغرامة مالية لا تقل عن 5 آلاف دينار إذا كان الدخول بقصد ارتكاب جريمة جنسية على أحد أفراد المسكن ولو بموافقة الأخير

بتشديد العقوبة لمدة لا تزيد على 10 سنوات أو غرامة مالية لا تقل عن 5 آلاف دينار أو إحدى هاتين العقوبتين في حال الدخول بقصد ارتكاب الجرائم الجنسية التي تتنافى مع الشريعة الإسلامية ودستور الدولة والعادات والتقاليد والأعراف التي جبل عليها أهل الكويت. وأخيراً، جاءت المادة التنفيذية التي تلزم رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - بتنفيذ هذا القانون والعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

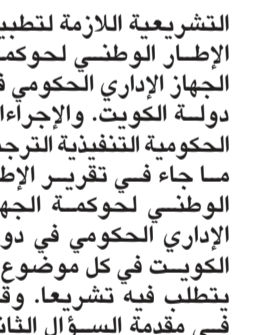
الجسدية، والالتزام بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف المتمثلة في مبادئ الشريعة الإسلامية السليمة، واحترام المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، والالتزام بالاتفاقيات الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، وكذلك الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة الصادرة بشأن حقوق الطفل سنة 1989. والمادة الثانية لإضافة فقرة جديدة (ثانية) للمادة رقم 255 من القانون المشار إليه، التي تعني بدخول مسكن بقصد ارتكاب جريمة وذلك

التي ارتكابها. لذا ارتئي تعديل بعض أحكام القانون المشار إليه والتي جاءت كالآتي: جاءت المادة الأولى لتلغي المادة 153 من القانون المشار إليه، حيث أكد دستور الكويت على ضرورة الالتزام بحماية الأمومة والطفولة وتوفير كل سبل الأمن والطمأنينة في المجتمع، كما كفل حق الدفاع والتقاضى وتوفير إجراءات عادلة للمحاكمة، ومراعاة الجانب الإنساني من توفير حياة كريمة وحظر التعدي على الآخرين وحفظ السلامة

كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ونشره في الجريدة الرسمية. ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: لما كان المشرع قد بين في القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء فيما يتعلق بجرائم الشرف وجرائم القتل. ونظراً لاختلاف الجرائم وتعدد أشكالها، ولنسبية التغيير في معايير الحكم على الجرائم المخلة بالشرف والعرض والتي غالباً ما يحيط بها الكثير من الغموض والعديد من الدوافع المؤدية

المادة الثانية: تضاف فقرة جديدة إلى المادة رقم 255 للقانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء المشار إليه، نصها كالآتي: «تشدد العقوبة إلى الحبس مدة لا تزيد على 10 سنوات أو غرامة مالية لا تقل عن 5 آلاف دينار أو إحدى هاتين العقوبتين، إذا كان الدخول بقصد ارتكاب جريمة جنسية على أحد أفراد المسكن ولو بموافقة هذا الأخير». المادة الثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء -

## حسن جوهر يسأل عن حوكمة الجهاز الإداري في الدولة

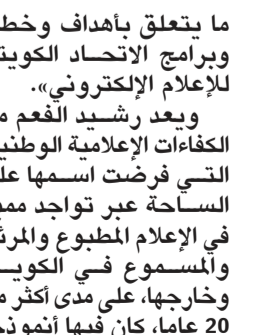


د.حسن جوهر

وجه النائب د.حسن جوهر سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، قال في مقدمة السؤال الأول، أصدرت الأعلى للتخطيط والتنمية في يونيو 2019 تقرير الإطار الوطني لحوكمة الجهاز الإداري الحكومي في دولة الكويت في كل موضوع لا يتطلب فيه تشريعاً. وقال في مقدمة السؤال الثاني إنه في تاريخ 14 أغسطس 2020، وافق مجلس الأمة

في جلسته المذكورة على إحالة التقرير الأول للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن تقرير ديوان المحاسبة بأسباب نذب العسكريين لدى أعضاء مجلس الأمة وذلك كما هو مثبت في المضبطة رقم (1443 ب). وقد تضمن هذا التقرير الذي أعد بموجبه فريق عمل مشكل من لجنة الميزانيات والحساب الختامي برئاسة العضو عبد الله يوسف الرومي، عدة توصيات. وطالب بتزويد وإفادته بالآتي: الإجراءات التي اتخذها وزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة في الرجوع مدنياً على الوزراء الذين أصدروا قرارات شفوية بفرز العسكريين، مع تزويدي بصورة ضمنية من صحيفة الدعوى حول هذا الشأن إن وجدت، والإجراءات المتخذة في استرجاع هذه الأموال المصروفة دون وجه حق.

## الزميل رشيد الفهم مستشاراً برلمانياً لاتحاد الإعلام الإلكتروني الخاص



رشيد الفهم

أعلن الاتحاد الكويتي للإعلام الإلكتروني الخاص الصحافي البرلماني رشيد الفهم، مستشاراً له للشؤون البرلمانية، في قرار رسمي أصدره رئيس الاتحاد فيصل خليفة الصواغ، ودخل حيز التنفيذ من 21 الجاري. وأكد القرار أن الاستعانة بالفهم مستشاراً، تأتي ضمن مساعي الاتحاد إلى تنظيم سبيل العمل، والحرص على تسخير جهود أصحاب الخبرة، لاستكمال مسيرة العطاء، للترقي بالشأن الإعلامي، وكسب زيادة من المهنية في

## «البيئة» ناقشت تقرير ديوان المحاسبة بشأن عقود مشروعات الطاقة المتجددة في الشقاي



عقدت لجنة شؤون البيئة اجتماعاً أمس الخميس لمناقشة تقرير ديوان المحاسبة بشأن تكليف مجلس الأمة له بإعداد تقرير مفصل عن نتائج فحص العقود المبرمة لمشاريع الطاقة المتجددة بمنطقة الشقاي. وأوضح رئيس اللجنة النائب د.حمد المطر في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، أن فكرة المشروع هي مبادرة من سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد - طيب الله ثراه - بأن يكون يعتمد في عام 2030 مشروع يعتمد على طاقة الرياح ويولد 15٪ من استهلاك الطاقة في الكويت.

بنسخة من هذا التقرير للموقوف على المخالفات التي ذكرها ديوان المحاسبة فيما يتعلق بالدراسة الأولية لمشروع الشقاي للطاقة البديلة الذي يتنجح 70 ميغاواط من الطاقة حالياً. وأوضح أن المشكلة تتركز في أنه كان المفترض قبل أن يتسلم القطاع النقطي المرحلة الثانية بتكلفة قد تصل إلى 550 مليون دينار أن تكون هذه المشاريع لوزارة الكهرباء مباشرة، لكن القطاع النقطي هو من تسلم المرحلة الثانية وتسليم البروقراطية. وقال: «يجب على مجلس الوزراء المضي في المشروع من خلال قانون الشراكة، وأنا كرئيس للجنة

يتسلم القطاع الخاص المشروع عن طريق هيئة الشراكة، إلا أن مجلس الوزراء السابق أصر على أن يأخذ القطاع النقطي المرحتين الثانية والثالثة وأن يبقى المشروع تحت مظلة القطاع النقطي. وبين أن الخطأ تم تصحيحه الآن بإحالة المشروع إلى هيئة الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، داعياً مجلس الوزراء إلى هيئة الشراكة وإبعاده عن البروقراطية. وقال: «يجب على مجلس الوزراء المضي في المشروع من خلال قانون الشراكة، وأنا كرئيس للجنة

المصلحة العامة على الشخصية بل على صحتهم أيضاً غير خائفين من الإصابة بفيروس في ظل تعاملهم المباشر ومخالطة آلاف المواطنين والمقيمين يومياً في أماكن التطوع والعمل فيها من الجمعيات التعاونية والمهاجر الصحية والمخابز الآلية ونقاط بيع المواد والسلع التموينية. وقال إنه نظراً لقرب صرف مكافأة

## ثُل مرة في الكويت

شاهد تقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappar

والتأكد من عدم تكرار الأخطاء السابقة، مطالبا وزير التعليم العالي «إعادة هيكلة معهد الأبحاث واختيار دماء شبابية جديدة». وأضاف: «لا يعقل أن الوزير السابق بإصداره على إشرف القطاع النقطي على المرحتين الثانية والثالثة من المشروع يجب ألا تتكرر، مشيراً إلى أن المشروع يشكل قيمة مضافة ليس من ناحية الفوائد البيئية فقط بل من خلال توفير 6 ملايين برميل يوميا بمليارات الدنانير التي يمكن أن يستفيد منها البلد في ظل الأزمة المالية. وشدد على أهمية المتابعة البرلمانية لهذا المشروع

ما يتعلق بأهداف وخطط وبرامج الاقتصاد الكويتي للإعلام الإلكتروني». ويعد رشيد الفهم من الكفاءات الإعلامية الوطنية، التي فرضت أسماها على الساحة عبر تواجد مميز في الإعلام المطبوع والمرئي والمسومع في الكويت و20 عاماً، كان فيها أنموذجاً يحتذى به في نقل الخبر الصادق، وتحليل الأحداث باحترافية، كما أن له مشاركاته الإيجابية الفاعلة في دعم منظمات المجتمع المدني في البلاد، على مختلف أعمالها واهتماماتها.



مرزوق الخليفة

## مرزوق الخليفة لصرف مكافأة الصوفوف الأمامية للمتطوعين في التعاونيات والمهاجر

تقدم النائب مرزوق الخليفة باقتراح برغبة قال في مقدمته إن ما شهدته الكويت من أبنائها وبناتها المتطوعين والمتطوعات الذين ضربوا أروع الأمثلة في حب الوطن في ظل أزمة فيروس «كورونا»، التي خيمت بظلالها على مختلف مناحي الحياة. وأضاف أن هؤلاء الشباب الواعين رفّعوا راية التفاني والتضحية وتفضيل

المصلحة العامة على الشخصية بل على صحتهم أيضاً غير خائفين من الإصابة بفيروس في ظل تعاملهم المباشر ومخالطة آلاف المواطنين والمقيمين يومياً في أماكن التطوع والعمل فيها من الجمعيات التعاونية والمهاجر الصحية والمخابز الآلية ونقاط بيع المواد والسلع التموينية. وقال إنه نظراً لقرب صرف مكافأة

تقدم النائب مرزوق الخليفة باقتراح برغبة قال في مقدمته إن ما شهدته الكويت من أبنائها وبناتها المتطوعين والمتطوعات الذين ضربوا أروع الأمثلة في حب الوطن في ظل أزمة فيروس «كورونا»، التي خيمت بظلالها على مختلف مناحي الحياة. وأضاف أن هؤلاء الشباب الواعين رفّعوا راية التفاني والتضحية وتفضيل